

أسس وقواعد الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (IAS / IFRS)

أ. ضيف الله محمد الهادي¹

ملخص:

ارتبط ظهور الإفصاح بظهور الشركات المساهمة وإلزامها بنشر قوائمها المالية دورياً، لتقدم إدارة تلك الشركات إلى مستثمريها من مساهمين ومقرضين تقريراً عن نتائج أعمالها ومركزها المالي بغرض الإفصاح عن المعلومات الجوهرية التي حدثت خلال الفترة، حتى يتخذ هؤلاء المستثمرون قراراتهم الاقتصادية بناءً على درجة الإفصاح، وزادت أهمية الإفصاح بازدياد حاجة الشركات المساهمة إلى التمويل عن طريق أسواق المال وبورصات الأسهم والسندات، فالإفصاح يعد شرطاً أساسياً لتأسيس وإدارة أسواق مال كفاء، وغالباً ما تشرف على تلك الأسواق هيئات مهنية أو شبه حكومية تلزم الشركات المتعاملة باتباع القواعد الأساسية التي تحددها المهنة، حتى يكتسب الإفصاح عن القوائم المالية المنشورة مصداقية لدى المستخدمين.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح المحاسبي، القوائم والتقارير المالية، معايير المحاسبة الدولية (IAS)، معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS).

Abstract :

Disclosure associated with the emergence of the emergence of joint-stock companies and forcing it to publish its financial statements periodically, To provide the management of these companies to investors from shareholders and lenders report on the results of its operations and its financial position for the purpose of disclosure of material information that occurred during the period, Even these investors take economic decisions based on that disclosure, The increased importance of disclosure increased need for companies to contribute to the funding through the capital markets and stock exchanges and bond, Valavsah is a prerequisite for the establishment and management of efficient capital markets, And often oversees these markets professional or semi-governmental bodies require client companies to follow the basic rules set by the profession, Even acquires the disclosure of financial statements published credibility with users

Keywords: - accounting disclosure. – lists and Reports financial. - International Accounting Standards (

تمهيد

تطور الإفصاح المحاسبي بتطور الفكر المحاسبي سواء من الجانب المهني أو الأكاديمي، إذا لم تعد المحاسبة فن تسجيل وتبويب الأحداث الاقتصادية والمعاملات المالية بل أصبحت تلعب دورها كنظام للمعلومات المحاسبي، من خلال قياس وتحليل وتقديم المعلومات الضرورية عن المؤسسة للأطراف التي لها مصالح معها، مما توجب بالسعي نحو وضع تشريعات قانونية ومعايير متفق عليها من طرف الممارسين تخص عملية الإفصاح وكيفية عرض المعلومات في القوائم المالية، وذلك لإزالة العوائق من خلال تقليل الفجوة الموجودة بين الأنظمة المحاسبية المختلفة بغية الوصول إلى توحيد محاسبي عالمي.

1. تعريف الإفصاح المحاسبي: يهدف التعريف أساساً إلى إرساء معنى المصطلح المراد تعريفه لتكوين لغة دقيقة مشتركة تساعد على تبادل الآراء وتطوير العلم، وبالرجوع إلى مؤلفات متعددة تم الوصول إلى عدة تعاريف سيتم عرضها ومناقشتها بهدف الوصول إلى ماهية وجوهر الإفصاح.

فقد عرف الإفصاح بأنه: "بث المعارف أو نقل المعلومات من مصدر إنتاجها إلى مستقر الاستفادة منها أو استخدامها، فالإفصاح هو نقل هادف للمعلومات ممن يعلمها لمن لا يعلمها".¹ وعرف الإفصاح بأنه: "إظهار كل المعلومات التي قد تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية، وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم والتقارير المالية بلغة مفهومة للقارئ دون لبس أو تضليل".²

كما عرف الإفصاح المحاسبي على أنه: "شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة لإعطاء مستخدم هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية".³

ومن جهة أخرى فقد عرف الإفصاح المحاسبي بأنه: "تقديم المعلومات والبيانات إلى المستخدمين بشكل مضمون وصحيح وملائم لمساعدتهم في اتخاذ القرارات، لذلك فهو يشتمل المستخدمين الداخليين والخارجيين في آن واحد".⁴

فالتعريف الأول أظهر ضرورة إبراز كافة المعلومات، أما التعريف الثاني فقد ركز على المعلومات الضرورية فقط.

ولم يوضح التعريفان الأول والثاني طبيعة مستخدم المعلومات، فالمستفيدين من القوائم المالية على اختلاف مستواهم الثقافي والاقتصادي والمحاسبي يتميزون بتفاوت قدراتهم في معالجة هذه المعلومات، لذلك كان لابد من التمييز بين المستخدمين (كما ورد في التعريف الثالث) أي أن وجود مستخدمين داخليين يقود إلى إفصاح داخلي موجه بالدرجة الأولى إلى إدارة المؤسسة الاقتصادية، حيث يتم توصيل المعلومات إلى مستخدميها بدون أي صعوبة مما يسهل ذلك الاتصال المباشر بين الإدارة والمحاسب.

كما أن وجود المستخدمين الخارجيين يقود إلى الإفصاح الخارجي الذي يتجلى بضرورة إعداد القوائم المالية الأساسية.

ولكن عدم تجانس وعدم تطابق مصالح الأطراف المختلفة فيما يتعلق بشكل ومضمون القوائم المالية قاد إلى اختلاف الزاوية التي ينظرون من خلالها لهذه القوائم، فإدارة المؤسسة كطرف مسؤول عن إعداد البيانات تنتظر إلى الإفصاح من زاوية قد لا تتطابق مع نظرة مراجعي الحسابات، وينظر المستثمرون إلى الإفصاح المحاسبي من زاوية تختلف عن تلك التي تنتظر من خلال جهات الرقابة والإشراف، وبالنهاية ينظر كل طرف يطالب بالإفصاح بحيث يحقق هدفه ومصالحته.

2. المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المالية : يرتكز الإفصاح عن المعلومات المالية في القوائم المالية المنشورة على المقومات الرئيسية التالية⁵:

- تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المالية؛
- تحديد الأغراض التي ستستخدم فيها المعلومات المالية؛
- تحديد طبيعة ونوع المعلومات المالية التي يجب الإفصاح عنها؛
- تحديد أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المالية.

وتعتبر هذه المقومات الأربعة مترابطة ومتسلسلة وكل ي

3. أنواع الإفصاح المحاسبي: يعد الإفصاح المحاسبي أهم الموضوعات المثيرة للجدل في الوسط المهني سواء بين المحاسبين أنفسهم أو بينهم وبين إدارة المؤسسة ومراجعي الحسابات من جهة وبين مستخدمي القوائم المالية من جهة أخرى، ونادرا ما ترد كلمة الإفصاح بشكل مستقل بل غالبا ما ترد مرتبطة بألفاظ أخرى، و أنواع الإفصاح المحاسبي هي⁶:

1.3. الإفصاح الكافي: يعتبر الإفصاح الكافي من أكثر المعلومات استخداما وهو يشير إلى الحد الأدنى من المعلومات الذي يلزم عنه كي تكون القوائم المالية غير مظللة، أي يتضمن هذا النوع الإفصاح عن الحد الأدنى من المعلومات المالية المطلوبة من قبل مستخدمي القوائم المالية.

2.3. الإفصاح العادل: يعنى بتوفير رعاية متوازنة لاحتياجات كافة الأطراف المعنية، وهو ينطوي على هدف أخلاقي يستلزم المعاملة المتوازنة والمتساوية بين مستخدمي المعلومات المالية، من خلال الاهتمام المتوازن باحتياجات جميع الأطراف المعنية.

3.3. الإفصاح الشامل: يتمثل في عرض كافة المعلومات الملائمة التي تؤثر بشكل أو بآخر في سلوك مستخدمي القوائم المالية بدقة حتى تضمن عدم إخفاء أي معلومة جوهرية قد تؤثر على مصالح المستثمر العادي، ويجب التنبيه أن الإفصاح الشامل لا يقصد به عرض كافة المعلومات دون تمييز، فالإفراط في المعلومات المعروضة أمر غير مستحب نظرا لعرض تفاصيل غير مهمة مما يؤدي إلى إخفاء معلومات هامة وتجعل القوائم المالية صعبة الفهم والتفسير، بالإضافة إلى تحمل التكاليف إضافية بدون مبرر.

4.3. الإفصاح الإلزامي: ويتم الإفصاح هنا وفقا لما نصت عليه القوانين المختصة، وذلك قد يكون على حساب معلومات أخرى ربما تكون مهمة، إلا أن القوانين المختصة لم تول الاهتمام الكافي لإظهارها.

5.3. الإفصاح التثقيفي (الإعلامي): هو التحول نحو المطالبة بالإفصاح عن المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية، الإفصاح عن

6.3. الإفصاح الملائم: هو الإفصاح الملائم لحاجة مستخدمي البيانات وظروف المؤسسة وطبيعتها.

7.3. الإفصاح الوقائي: ويعني أن التقارير المالية يجب أن يتم الإفصاح فيها عن كل ما يجعلها غير مضللة لأصحاب الشأن، ويهدف الإفصاح الوقائي إلى حماية المجتمع المالي وبصفة خاصة المستثمر العادي الذي له قدرة محدودة على استخدام المعلومات المالية.

نلاحظ مما سبق، أن الإفصاح الشامل يتفق مع الإفصاح الوقائي لأنهما يفصحان عن البيانات المطلوبة لجعلها غير مضللة للمستثمرين الخارجيين، ولكن بالنسبة للإفصاح التتقيي فمن شأنه الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية يترتب عليها مكاسب لبعض الفئات على حساب أخرى.

أما بالنسبة للإفصاح الكافي فإن التعريف يتضمن الحد الأدنى من المعلومات الواجب إظهارها ولكن يختلف الحد الأدنى من شخص إلى آخر تبعاً للثقافة والخبرة التي يتمتع بها.

4. متطلبات الإفصاح ومشتملاته: عند الإفصاح عن القوائم والتقارير المالية من طرف المؤسسة يجب مراعاة متطلبات الإفصاح المتعارف عليها، وهي كالتالي⁷:

1.4. السياسات المحاسبية: تقاس بنود القوائم المالية بتطبيق سياسات محاسبية قد تختلف من مؤسسة إلى أخرى، فالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها تتضمن سياسات وطرق محاسبية مختلفة، وقد أوضحت المعايير المحاسبية الدولية هذه الحقيقة بالقول بأنه يعتبر استخدام سياسات محاسبية مختلفة في مجالات متعددة من العوامل التي تؤدي إلى صعوبة تفسير القوائم المالية، وليست هناك مجموعة معينة بالذات للسياسات المحاسبية المقبولة يمكن الرجوع إليها، ومن ثم فإن استخدام ما هو متاح من السياسات المحاسبية المختلفة قد يسفر عن قوائم مالية مختلفة عن بعضها البعض لمجموعة واحدة من الأحداث والظروف، لذلك يكون الإفصاح عن السياسات المحاسبية وثيقة هامة للمعلومات تمكن من تفسير

3.4. الأحداث اللاحقة: تغطي القوائم المالية فترة محددة من الوقت، ولكنها لا تكون متاحة للنشر مباشرة في نهاية الفترة المالية، وغالبا ما تنشر بعد انتهاء الفترة المالية بعدة شهور، وتسمى الفترة بين نهاية الفترة المالية وإصدار ونشر القوائم المالية بالفترة اللاحقة. وأثناء الفترة اللاحقة قد تحدث أحداث هامة أو تتاح معلومات جديدة متصلة بالقوائم المالية التي تم إعدادها، فإذا لم تكن منعكسة على القوائم المالية فإن الأمر يتطلب تعديل تلك القوائم أو عرضها في صورة الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية.

4.4. الشكوك حول استمرار المؤسسة: يتم إعداد القوائم المالية على أساس استمرار المؤسسة، وأنه في ظل غياب أي معلومات وتوقعات بفشل المشروع أو عدم استمراريته فإنه يفترض أن المؤسسة مستمرة إلى ما لا نهاية، وفي حال توفر لدى معدي القوائم المالية معلومات تفيد بإمكانية عدم استمرار المؤسسة، أو أن هناك شكوكا حول استمرار المؤسسة، عندئذ يجب الإفصاح عن تلك المعلومات في صورة ملاحظات مرفقة للقوائم المالية⁸.

5.4. الالتزامات المحتملة: تتمثل عادة بالتزامات يحيط بها الكثير من عدم التأكد فيما يختص بحدوثها أو مبالغها، وتظهر عادة نتيجة للقضايا المرفوعة ضد المؤسسة أو المنازعات مع الأطراف الأخرى، والتي تتطلب تحويل بعض المبالغ مستقبلا عند تسوية النزاع، وفي بعض الحالات التي يتأكد فيها بعض هذه الالتزامات فإنها تدخل ضمن الدفاتر المحاسبية لتصبح جزءا من القوائم المالية بينما يتم الإفصاح عن الالتزامات المحتملة الأقل تأكيدا في ملاحظات القوائم المالية، والإفصاح في هذه الحالة يخبر القارئ بالنتائج السلبية المحتملة للأحداث التي وقعت ولكنها لم تصل إلى الدرجة الموضوعية اللازمة لإدخالها إلى القوائم المالية.

5. قواعد الإفصاح عن القوائم المالية وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (IAS / IFRS): لقد تم وضع قواعد خاصة بالإفصاح في جميع المعايير المحاسبية الدولية، تتعلق بكيفية و متطلبات العرض والإفصاح عن المعلومات التي تخص الموضوع الذي يعالجها.

1.5. الإفصاح عن السياسات المحاسبية والمعلومات المالية: يعالج المعيار المحاسبي الدولي (IAS/8) الطرق والسياسات المحاسبية المعتمدة في عرض البيانات والمعلومات المالية.

<

اللاحقة، فيتناول هذا المعيار الإفصاح عن السياسات المحاسبية الهامة التي تتبع لإعداد و عرض القوائم المالية، ونتج عن ذلك أن أصبحت القوائم المالية المنشورة تتطوي على مجموعة من الافتراضات الأساسية التي لا يحتاج الأمر إلى التفصيل فيها باعتبار أنها أصبحت تلقى قبولاً عاماً عند المحاسبين و مستخدمي القوائم المالية وأنه يفترض استخدامها نظراً لضرورتها، فإذا لم تتبع هذه الافتراضات تعين الإفصاح عن ذلك مع ذكر الأسباب التي دعت إلى عدم استخدامه⁹.

وفيما يلي الافتراضات الأساسية المعترف بها¹⁰:

- **الاستمرارية:** بمعنى أن المؤسسة مستمرة في نشاطها في المستقبل، كما يفترض أنه ليس في النية تصفية أعمالها أو تخفيض حجم هذه الأعمال تخفيضاً ملموساً؛
- **الثبات:** بمعنى أن السياسات المحاسبية المتبعة ثابتة من فترة مالية لأخرى، والسياسات المحاسبية تشمل المبادئ والأسس والأعراف و الأحكام و الإجراءات التي تتبعها المؤسسة عند إعداد القوائم المالية وعرضها، وإذا ما حدث تغيير في أي من السياسات التي تتبعها المؤسسة وكان له تأثير هام في الفترة الجارية فيتعين الإفصاح عن ذلك التغيير وقيمه؛
- **الاستحقاق:** بمعنى الاعتراف بالإيرادات والمصروفات عند استحقاقها بصرف النظر عن تحصيلها أو سدادها.

ويرتكز مبدأ الاستحقاق على اعتبارات ثلاثة هي:

- **التزام الحيطه والحذر:** ويعني هذا المبدأ أخذ كافة التكاليف و الأعباء و الخسائر المتوقعة عند تحديد الربح وعدم أخذ الأرباح المتوقعة إلا إذا تحققت فعلاً.
- **الاهتمام بالجواهر قبل الشكل:** بمعنى أن يتم عرض المعاملات و الأحداث المالية بالقوائم على أساس جوهرها وما يترتب عليه من آثار مالية و

دولة إلى أخرى، فإن الإفصاح عن أهم السياسات المحاسبية المتبعة يعتبر أمراً ضرورياً حتى يتسنى فهم القوائم بصورة صحيحة؛

- إن الإفصاح عن السياسات المحاسبية يعتبر متماً للقوائم المالية لأن الإفصاح المتكامل يساعد من يستخدمون هذه القوائم على استيعابها؛

- يعتبر الإفصاح ضرورياً في كافة الأحوال، إذا تمت معالجة بعض البنود بطريقة غير عادية سواء في الميزانية أو في قائمة الدخل (حساب الأرباح و الخسائر) أو في غيرها من القوائم المالية؛

- يجب أن تتضمن القوائم المالية أرقام للفترة السابقة، تكون قابلة للمقارنة لسنتين على الأقل.

2.1.5. الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية: يتطلب مبدأ الإفصاح والشفافية عرض البيانات المالية، بطريقة تبين بشكل موثوق وملئم نتائج الأعمال و الميزانية والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للمؤسسة، وأن يتم نشر المعلومات ذات الأهمية النسبية، التي تهم جميع ذوي المصالح في المؤسسة وخارجها. ويساعد الإفصاح عن هذه الأمور على تحسين الفهم العام لأنشطة المؤسسة و سياساته الإدارية والمحاسبية، والتأكيد من وجود رقابة مناسبة على أداء المؤسسة و مقاييس أدائها. كما يقدم الإفصاح أساساً قبولاً لتقييم الاستثمارات من خلال ما ينشر من معلومات مالية، وملاحظات توضيحية لمعلومات غير مالية عن المؤسسة. كما ينبغي إعداد البيانات المالية على أساس أن المؤسسة مستمرة ما لم تهدف الإدارة إلى تصفية المؤسسة أو التوقف عن النشاط، أو أنه لم يعد لديها خيار واقعي سوى القيام بذلك. وإذا ظهرت شكوك جوهرية في قدرة المؤسسة على الاستمرار فإنه ينبغي الإفصاح عن ذلك الشكوك. وفي حالة عدم إعداد البيانات المالية على أساس أن المؤسسة مستمرة، فإنه ينبغي الإفصاح عن تلك الحقيقة إلى جانب توضيح الأساس الذي تم إعداد البيانات المالية بناءً عليه، بالإضافة إلى بيان السبب وراء هذا القرار¹¹.

وقد أشار المعيار المحاسبي الدولي (IAS/1) (عرض القوائم المالية) إلى المعلومات التي يجب الإفصاح عنها فأوضح مكونات البيانات المالية ذات الغرض العام التي تلتزم المؤسسة بنشرها، بحيث تكون مشتملة على مجموعة متكاملة من المعلومات المالية التي يستفيد منها مستخدمو البيانات المالية.

2.5. قواعد خاصة بالإفصاح في قائمتي المركز المالي والدخل: تعرض كل قائمة من القوائم المالية رؤية مختلفة للمؤسسة ويجب أن ينظر إلى تلك القوائم على أنها بدائل لبعضها البعض، تعد المؤسسة قائمة المركز المالي التي توفر رؤية ساكنة في ضوء الجوانب المالية للمراكز المؤسسة، و قائمة الدخل التي توفر رؤية تفسيرية للتغيرات الهامة التي حدثت خلال الفترة.

1.2.5. قواعد خاصة بالإفصاح في قائمة المركز المالي (الميزانية):

1. تعريف قائمة المركز المالي: تعرف بأنها "كشف شامل بأصول و خصوم المؤسسة مقوم بالقيمة الحقيقية ليعبر عن المركز المالي للمؤسسة بتاريخ معين"¹². وكذلك عرفة بأنها "الميزانية هي كشف بأرصدة أصول والتزامات المؤسسة وحقوق الملكية فيها وذلك في تاريخ معين وهي تعكس المركز المالي للمؤسسة في ذلك تاريخ أي قدرتها على وفاء بالتزامات في تواريخ الاستحقاق"¹³.

2. القواعد الخاصة بالإفصاح في قائمة المركز المالي: وهي كما يلي

- التفرقة بين الأصول والتزامات المتداولة وغير متداولة: يجب أن تميز الميزانيات بين الأصول والتزامات المتداولة و الأصول والتزامات غير المتداولة¹⁴:

- الأصول المتداولة: تتمثل في النقد والبنود الأخرى التي من المحتمل تحويلها إلى نقد أو بيعها أو استهلاكها إما خلال الدورة التشغيلية للمؤسسة أو خلال سنة أيهما أطول.
- الأصول غير المتداولة: وتشمل الاستثمارات طويلة الأجل والموجودات كالممتلكات (الأرضي والمباني) والمعدات والأثاث...الخ، بالإضافة إلى الموجودات ذات الطبيعة غير الملموسة.

- الالتزامات المتداولة: تتمثل في الالتزامات التي على المؤسسة للغير و

- المصروفات و الخسائر الأخرى،وهي تبوب عادة بصافي قيمتها بعد طرح أي دخول متعلقة بها.
- **ضرائب الدخل:** وهي تظهر كقطاع مستقل، ويعني ذلك عدم إدراجها في القطاعات السابقة.
- **قطاع العمليات غير المستمرة:** ويتضمن المكاسب أو الخسائر الجوهرية الناتجة عن استبعاد أحد القطاعات أو الأنشطة التي تمارسها الوحدة الاقتصادية.
- **قطاع عناصر فوق العادة:** ويتضمن المكاسب أو الخسائر غير العادية وغير متكررة والتي لا يرتبط بالنشاط العادي للوحدة الاقتصادية.
- الآثار التراكمية الناتجة عن تغير السياسات المحاسبية.
- **ربحية السهم:** وهي تعني حصة السهم الواحد من صافي الدخل.
- **المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في قائمة الدخل:** يتعين الإفصاح المناسب بقائمة الدخل عن البنود التالية¹⁹:
 - المبيعات أو إيرادات النشاط ؛ - الإهلاك؛ -إيرادات الفوائد؛ - إيرادات الاستثمارات؛
 - مصروفات الفوائد؛ - الضرائب على الدخل عن الفترة المالية؛ - الأعباء على الدخل عن الفترة المالية؛ - الأعباء أو الإيرادات غير العادية؛ - المعاملات الهامة مع الشركات المجموعة؛ - صافي أرباح / خسائر العام.
- 3.5. **قواعد خاصة بالإفصاح في قائمة التدفقات النقدية، التغيرات في حقوق الملكية،الإيضاحات:** لقد أشار المعيار المحاسبي الدولي (IAS/1) إلى المعلومات التي يجب الإفصاح عنها فأوضح مكونات البيانات المالية منها قائمة التدفقات النقدية و التغيرات في حقوق الملكية و الإيضاحات .
- 1.3.5. **قواعد خاصة بالإفصاح في قائمة التدفقات النقدية.**
- 1-**قائمة التدفقات النقدية:** تعتبر هذه القائمة مكملة للقوائم الأخرى كونها تقدم معلومات مبينة على الأساس النقدي²⁰،
- 2-ويتمثل الغرض الأساسي من قائمة التدفقات النقدية في شرح التغير في النقدية وما يعادلها أثناء فترة زمنية معينة يغطيها التقرير المالي²¹.

